مراجعات

الدكتور كامل ابو جابر ، **نظام دولة اسرائيل ــ اطار القرار السياسي** ، (معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣)

قسم المؤلف الكتاب الى سبعة فصول ، وتعرض في الفصل الاول للصهيونية واسرائيل والصهيونية الحديثة ، والحركة الصهيونية واسرائيل ، واسرائيل والمنظمة الصهيونية . وتعرض في الفصل الثاني للكيان الاسرائيلي والدستور ، وتعرض في الفصل الثالث لقانون الانتقال والسلطة التنفيذية ورئيس الدولة والوزارة وكيفية تشكيل الوزارة والخصائص الرئيسية للحكومات الاسرائيلية ، وتعرض في الفصل الرابع للكنيست ، وتعرض في الفصل الخامس للسلطة القضائية وتناول في الفصل السادس الاحزاب الاسرائيلية ، واحتوى الفصل السابع على نظرة موجزة لوضع الاقلية العربية . ويذهب المؤلف الى ان هذه الدراسة حاولت ان تبين كيفية اتخاذ القرارات السياسية الرئيسية في اسرائيل . ويعد موضوع هذه الدراسة من الموضوعات الهامة بالنسبة لصانع القرار السياسي العربي وذلك في التخطيط وتقدير الموقف والتنفيذ .

ولنا ملاحظات على معالجة هذا الموضوع نوجزها فيما يلي :

اولا : الدراسة عبارة عن تجميع لمجموعة من المعلومات ، وتكثر من النقل عن المؤلفين العرب والاجانب بشكل ملفت للنظر ، ولم تصل الى نتائج جديدة ، وتذهب الى انها حاولت ان تبين كيفية اتخاذ القرارات السياسية الرئيسية في اسرائيل ، ولكنها لم تعالج ذلك في اطار واضح ، وكل ما قامت به عبارة عن شرح لعدد من المؤسسات بشكل منفصل ، لكنها لم تقدم بشكل واضح كيفية صناعة القرار السياسي . ولم توضح لنا مفهوم القرار السياسي ، ولا نجد عرضا لدور المؤسسة العسكرية ، او تركيزا على دور كبار السن ، والهستدروت .. الخ ، ولا يوجد مثال او امثلة لاسماء الاشخاص الذين يصنعون القرار السياسي، ومن هنا فان عنوان الكتاب لم يتمش مع مضمونه.

ثانيا : يلاحظ على الكاتب انه يستعمل كلمة « دولة » اسرائيل بمناسبة وغير مناسبة وبشكل مكرر ، ويقول في ص ٢٣ « ان اسرائيل قامت على اساس ديني قومي » . والواقع ان الدين كان واجهة لعوامل اخرى سياسية واجتماعية وغيرها ، كما ان صفة القومية غير متوفرة هنا ، وذلك لان اسرائيل قامت ضمن ما قامت على اساس تجمع مجموعة من الافراد يشتركون في الصفة الصهيونية وينتمون الى قوميات مختلفة .

ثالثا : يستنتج الكاتب ص ٤٧ ان المشكلة الدينية بكل ابعادها السياسية والحضارية كانت العقبة الرئيسية في طريق تدوين الدستور، والواقع ان العوامل السياسية والاقتصادية الخاصة بالوجود والتوسع الاسرائيلي والهجرة والاستحواذ على اراضي الغير قد عرقلت تدوين الدستور . كما ان وجود الدستور يمكن ان يعد قيدا على الحركة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين لا سيما انها كانت في مرحلة البداية .

رابعا : عندما تعرض الكاتب للاحزاب الاسرائيلية ، لم يأخذ في اعتباره بعض التطورات الخاصة باندماج بعض الاحزاب .

على ان هذه الملاحظات لا تقلل من الجهد الذي بذل في اعداد الكتاب ، ودراسة بعض المؤسسات الاسرائيلية المشكلة للنظام السياسي في وقت تدور فيه معركة متعددة الجوانب ضد الاستعمار الاستيطاني في فلسطين ، ومن هنا تبرز أهمية